في المسند اليه ويجعله من الاستعارة بالكناية مما يصح الاسناد اليه
حقيقة والمسند قرينة الاستعارة وهو قول السكاكي واما الذين
اثبتوه ممتنعه من لم يجعل فيه مجازا بحسب الوضع بل بحسب العقل حيث
اسند الفعل الى ما يقتضي العقل عدم اسناده اليه وهذا قول
الشيخ عبد القاهر والامام الرازي وجميع علماء البيان ومنهم من
لا يجاز في شيء من المفردات بل شبه التلبس بغير الفاعل فاستعمل فيه
اللفظ الموضوع لافادة التلبس الفعل على فيكون استعارة تمثيلية
والمجاز قد يصير بكثرة الاستعمال في الممكن عنه بمنزلة التصريح كان
اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلي ليستعمل
حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي كالاستواء على العرش وبسط
اليدان استعملا في شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله
وان يسمى مجازا مفردا على الكناية ومجاز المجاز هو ان يجعل المجاز
المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة الى مجاز آخر فيتجوز
المجاز الاول عن الثاني لعلاقة بينهما كقولك نطقا ومن يكمز بالاكباد
فقط حبط عمله فان قوله لا اله الا الله مجاز عن تصديق القلب بمدلول
هذا اللفظ والعلاقة هي التسببية لان توحيد اللسان سبب عن
توحيد الجنان والتعبير بلا اله الا الله عن التوحيد انما هو مجاز عن التعبير
بالقول عن المقول فيه وجعل منه ابن السيد قوله تعالى وانزلنا عليكم
لباسا فانه المنزل عليهم ليس نفس اللباس بل الماء المنبت للذرع المنسوج
القرطي منه اللباس والمجاز اعم من الاستعارة لانها عبارة عن
نقل الاسم عن اصله الى غيره للتشبيه بينهما على حد البلاغة وليس كل
مجاز للتشبيه وكل استعارة من البديع وليس كل مجاز من باب البديع
وانتصر في مطلق المجاز اما اي في اللفظ او في المعنى فالتصرف في
اللفظ اما بالزيادة نحو ليس كمثله شيء او بالنقصان نحو واسئل القرية
او بالنقل اما في المفرد نحو الاستعارة المصرحة الاصلية على المشهور
المختار واما في المركب نحو الاستعارة التمثيلية على مذهب الجمهور خلافا
للعنفاء وسالبة الوجود كان المستعار منه محققا او مقدرا واما
التصرف في المعنى فهو ايضا اما بالزيادة كجعل المطلق من جنس المقيد
واطلاق اسم المقيد واطلاق اسم المقيد عليه من غير اعتبار
وضع اسم المقيد او بالنقصان كعكسه فذكر المطلق واراده
المقيد نحو علمت نفس وعكسه نحو وفاجا ومرسنا سجا او بالنقل

كالاستعارة المصرحة عند من يراها مجازا عقليا والمجاز لا يكون
الا مع قرينة معينة دالة على ان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وهي
غير القرينة المانعة على تعيين المراد صرح به العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص وصرح ايضا في التلويح بان كون القرينة مأخوذة
في مفهوم المجاز على راي علماء البيان واما على راي علماء الاصول
فهي شرط لصحته واعتباره واحتمال القرينة كان في احتمال المجاز
واما مع صلاحية الكلام لارادة المعنى المجازي فانما هو يقطع
بانتفاء القرينة وقوة المجاز محصلة وقرينة المشترك معينة
والفرق ان الفهم لو سكت منسبة المعنيين لما الارادة لولا القرينة
فهي معينة والا ترجح احدهما فهي محصلة واستعمال الالفاظ المجازية
بلا قرينة اوراد من استعمال الالفاظ القرينة الا ان الذهن ينبادر
الى غير المنصوب عند عدم القرينة المانعة بخلاف الالفاظ القرينة
اذ لا يفهم منها شيء والمجاز في اللغة مثل قامت الحرب على ساق
وشابت لمة الليل فلان على جناح السفر الى غير ذلك فينكر المجاز
في اللغة يبطل محاسن لغة العرب وسنكر المجاز في القرآن كالمضمنة
واصل لفظاهر منهم داود الاصبغ وابو بكر الاصبغ واتباعهما
من ان يقول المعدوم شيء كما قالت المعتزلة اوليس بشيء كما قال غيرهم
فعلى الاول يلزم ان يكون قوله تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تكن
شيئا مجازا وعلى الثاني يلزم ان يكون قوله تعالى ان زلزلة الساعة
شيء عظيم مجازا ويلزم ايضا على من قال لو كان فيه مجاز لكان
كذابا دليل انه يصدق نافية فيكون اثباتا كذبا ان يكون قولهم تعالى
انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون كذبا لان انا ونحن للجماعة في
الوضع ولو قال صح ذلك على وجه التجهيل فهو المجاز وكذب المجاز
انما يلزم ان لو كان النفي والاثبات للحقيقة للنا فض حينئذ
لان كان احدهما بالحقيقة والاخر بالمجاز وهو المشهور قال صاحب
المعيار انما يكون الحذف مجازا اذا تغير به حكم ما بقي من الكلام فان
لم يتغير كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة فلا وفي الايضاح
متى تغيرا عما بالكلمة بحذف وزيادة فهي مجاز نحو واسئل القرية
ليس كمثله شيء والا فلا وتوصف الكلمة بالمجاز نحو وكهيعص عن ابن عباس
فمما رحمة من الله والنا كيد حقيقة وليس مجازا هو الصحيح وكذا التشبيه
او ليس هو بنقل اللفظ عن موضعه وجعل ان كان مجرى فهو حقيقة وجعله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)